حول الدولة ونظرياتها

نشر في مجلة المنار - العدد 9 - سبتمبر 1985 - باريس - ص ص 185 - 193

الاثنين 12 أيلول (سبتمبر) 2011, بقلم مصطفى نور الدين عطية

الدولة ونظرياتها وأزمتها

أهمية هذا المقال هو تناوله لكتابات بالانجليزية والفرنسية غير متاحة باللغة العربية لأنها أوراق مؤتمر وقع في باريس ولم تنشر أوراقه في كتاب يجمعها. أتناول القضايا في المقال بداية من هذه الأوراق بتوجهاتها الفكرية المختلفة على الصعيد العالمي.

مجلة المنار - باريس
العدد ٩
سبتمبر ١٩٨٥

المؤتمر الدولي الثالث عشر للعلوم السياسية

د . مصطفى نور الدين عطية

منذ تأسيسها عام ١٩٤٩ ، تعقد الرابطة الدولية للعلوم السياسية ، مؤتمراً دولياً للعلوم السياسية مرة كل ثلاث سنوات في احدى عواصم البلاد الغربية . . وكان انعقاد المؤتمر بين ١٥ و٢٠ يوليو بباريس ، وذلك للمرة الثانية ، له أهمية خاصة ، اذ كرس كل أعماله لتناول موضوع الدولة في الفكر السياسي العالمي بمختلف مدارسه . . وكذلك بدراسة وتحليل كل ما يمت بصلة لهذا الموضوع ، نظرياً وتطبيقياً .

واذا كانت الرابطة الدولية للعلوم السياسية تم تأسيسها تحت رعاية اليونسكو ، فانها تتميز بكونها منظمة مستقلة يتم الانتماء الى عضويتها بصورة فردية من قبل الباحثين والأساتذة والمفكرين ، أو أن يتم ذلك عبر روابط العلوم السياسية المحلية في كل بلد ، أو تلك الروابط التي قد تجمع مجموعة من الروابط أو البلدان في رابطة اقليمية تخص منطقة بعينها من مناطق العالم ، دون أية محاولة تدخل ايديولوجي - معلنة على الأقل - لنع تيار فكري ما ، أو منطقة ما أو فرد ما . .

وأهداف الرابطة هي تطوير العلوم السياسية على مستوى العالم عبر عديد من الوسائل مثل تشكيل روابط قومية أو محلية في البلاد المختلفة ، عقد المؤتمرات الدولية ، والندوات ، وتكوين مراكز توثيق واطلاع ، ونشر المعلومات والجديد المتعلق بالعلوم السياسية ، وتسهيل فرص القيام بأبحاث على المستوى العالمي .

وتقوم الرابطة حالياً بنشر مجموعة من المطبوعات : أهمها المجلة الدولية للعلوم السياسية ، ومجلة التقدم في العلوم السياسية ، والنشرة الاخبارية . . وبجانب ذلك ، في الرابطة ٢١ جماعة بحث دائمة مكونة من أعضاء من كل دول العالم ، بجانب ١٨ لجنة دراسات . .

وتضم الرابطة عام ١٩٨٥ أعضاء من مختلف الفئات توزع كالآتي : ٣٩ عضواً يمثلون الروابط القومية والاقليمية ، ٩٠ عضواً يمثلون الجامعات والمعاهد ومراكز البحث ، ١٢٢٧ عضواً (عضويات فردية) .

ولقد حضر المؤتمر الدولي الثالث عشر للعلوم السياسية أكثر من ٢٠٠٠ شخص من ٤٠ دولة ، ساهموا اما بتقديم أبحاث ودراسات حول موضوع الدولة والقضايا المتعلقة به أو اشتركوا في حلقات النقاش والحوار التي كانت تتلو القاء تلك الأبحاث والدراسات التي تجاوز عددها ٦٠٠ دراسة وبحث ، استغرق عرضها أكثر من ٢٠٠ جلسة عمل كل منها تجاوز ٣ ساعات . .

والأهمية القصوى للمؤتمر تثيرها فكرة اللقاء العلمي بين مفكري قارات العالم سواء من البلاد الرأسمالية المتقدمة أو الاشتراكية أو المتخلفة . . وتصارع الأفكار سواء عبر الدراسات المقدمة أو عبر حلقات النقاش التي كانت تتلوها ، أو عبر الحوارات ، الخاصة في الطرقات أو ساعات الطعام . . فهي حيوية وان كانت قصيرة المدة الا انها على حسب تعبير أحد المفكرين تعكس فلسفة اقامة مجتمع سلام صغير بين أفراد مجتمعات تتصارع فيما بينها حتى الموت .

الأهمية الأخرى لهذا المؤتمر مستمدة من موضوعه المعقد والمربك ليس فقط لرجل الشارع ، بل أيضا للمفكر وأحيانا للحاكم نفسه . . فالدولة لدى بعض المفكرين تختلط بالمجتمع وبالحكومة . . فقد يستبدل الكلمة بالأخرى ليعني بها نفس الشيء ، وهو ما لا صفة علمية له ولا ارتباط بالحقيقة التاريخية . . كذلك الحاكم منذ فجر التاريخ اختلط دوره بالدولة . . فمنذ فرعون القديم الى فرعون الجديد بل حتى لويس الرابع عشر ، «الملك الشمس» ، قالوا : «انا الدولة» . .

ولعل الخلط الفكري ، والتصور الذي يتجلى عند بعض الحكام بانهم هم «الدولة» يرجع الى فترات معينة من تاريخ البشرية ، حيث

الوعي الاجتماعي والسياسي غائب أو مغيب ، وحيث الصراعات بين الفئات والطبقات الاجتماعية من أجل مصالحها الذاتية ، تركها بعيدا عن لعب دور اقتصادي وسياسي على مستوى محلي ، بحيث أصبحت السلطة السياسية تعتبر نفسها فوق المجتمع وفوق الطبقات والمصالح المتناقضة بينها .

وهذا الوهم والخلط قد يستمر دون شك حقبة طويلة من الزمن الى ان تتراكم أحداث التاريخ وحوادثه ويتولد تغير كيفي يرجع كل الى حجمه . . ولعل ما حاولته بعد بعض الشخصيات مثل بونابرت وهتلر الى اقامة امبراطوريات شاسعة خالطة بذلك الأوراق بين دورها كحكام وبين خيالها كأنصاف آلهة لم يدم الا ردحا قصيرا من الزمن اختفى كل منها على اثرها في قبو التاريخ . .

اذاً الدولة !! ما الدولة ؟ فبرغم العصور وتعامل الانسان مع تلك الكلمة لم يفهمها . . فما الذي يعنيه عندما يعود في أواخر القرن العشرين للسؤال عما تعنيه تلك الكلمة ؟ هل يعود ذلك الى انضمام هذه الكلمة الى مجموعات الكلمات الأخرى الكثيرة التي يتلفظها الانسان دون ان يكون الجميع متفق على جوهرها ، أو على الأدق اختلاف جوهرها من شخص لآخر . . بل وقناعة البعض بتعبيرها عن وجود ما ، وعدم قناعة البعض عن وجود ما يمكن ان نطلق عليه اللفظة ؟

هذا الاحساس يبدو حقيقياً عند تصفح الأوراق التي عنيت بهذا الموضوع ـ الدولة ـ والأفكار التي عنيت وتعنى بدراسته . فبالفعل الدولة شيء غير مرئي ولا يمكن وضع اليد عليه أو الاشارة : انظر الى الدولة ! ولكن يظل الاحساس بوجودها على الأقل لدى البعض ، أقرب الى القناعة منه بعدمها . . ولكن السؤال ينبغي أن يوجه بشكل صحيح . . فهو على الأقل فرضية عمل . . اين يبدأ البحث عن الدولة ؟!! في النظرية ، والتصورات الفكرية أم في الواقع المادي الملموس وحركته ؟

السؤال كأنه يعطي الاجابة . . هناك أمور يمكن ان تناقشها قرونا طويلة ولا تتفق على مدلول لها يلزم الجميع حتى أكثر «الدلالات الروحية غير المحسوسة» . فآلهة اليونان وآلهة مصر الفرعونية وآلهة الصين والهند ليسوا لا على قدم المساواة ولا الصيرورة حتى تاريخيا . . فمن يعبد الآن في اليونان «زيوس» أو من يعبد في مصر «رع» ، والصين اليس بوذا ما زال معبوداً . . ؟! هناك اذاً نسبية حتى ولو كانت هناك استمرارية . . و«الدلالات الروحية» للمجتمعات أو للبشر تتبدل بفعل عوامل من كل نوع تاريخي واجتماعي وسياسي . . بل وعلمي وثقافي . .

واذا كان المحتوى الذي يعبر عنه آله يوناني قديم والعلاقة معه تطورت وانتهت الى القطيعة واستبدل بغيره لا يستثنى من حركة التاريخ ، فان الدولة هي ذاتها خضعت وتخضع لذات العملية التاريخية . . فالدولة ارتبطت بالاله بحيث كان الانفصال بينهما يتم عبر عملية مخاض ووضع طويلتين وحادثين ودمويتين . . وما حدث في الماضي . . والماضي القريب . . يتم في الحاضر . . اما عبر محاولة جمع شمل بينهما مرة أخرى أو عبر عملية تمزيق لكل الروابط بينهما . . بل وعبر تفتيت لكل من الطرفين على حدة حتى تصبح كل رجعة لهذه الصورة مستحيلة .

هذا التجريد . . يعني في الواقع شيئاً . . تعود اليه ليقترب المعنى المقصود طرحه . فاذا كان طرح فكرة اله في العالم القديم ارتبط بهول الطبيعة وعجز الانسان امامها من ناحية ، ولعوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية من ناحية أخرى، أعطت للبعض الحق في الكلام عن زيوس في اليونان وعن رع في مصر ، فان ازدياد معرفة الانسان المتراكمة واستمرار تطور قدراته وتمكنه من السيطرة «نسبيا» على الطبيعة ، بدأ يخلخل هذه العلاقة ويعطيها معاني أكثر اختلافا ورمزية . . فبعد ان كان يقدم القربان أمام الاله في المعبد أو في النيل ، أصبح ذهابه الآن الى المعبد للذكر فقط . . وهذا تحول يعني ان الرهبة تبددت «نسبيا» أيضا فهو على كل حال ما زال يذهب . وان كان لا يذبح بعض العذارى لاسترضاء الاله . والدولة من كل هذا ؟ . . ارتبطت الدولة بالاله فيما مضى . . وارتبطت الخشية من الواحد كما الآخر . . بل كان كلاهما أحيانا واحدا . . وهذا الانفصال والانعدام في الرهبة من الاله . . الم يصاحبها تطور مماثل من الدولة ؟!

بالطبع الآلهة وجدت في كل صوب وفي كل التجمعات . . ربما . . والدولة كان نصيبها من الوجود مماثلا ، وان كانت الضرورة تلزم بعدم الجزم بان وجود احدهما لازم الآخر في كل المجتمعات .

من هنا ربما يصبح القول بان الدولة لا وجود لها ، له معنى مقبول بالنسبة لبعض المجتمعات في فترات تاريخية معينة . . قبل ان تحدث تطورات تاريخية تجمع البلاد المختلفة في أغلبها في نظام دولي مهيمن . .

ولكن يظل جوهر المشكلة دون حل . . قائماً . . ما الدولة ؟ . . أي دولة يعني السؤال دولة الأمس أم دولة اليوم ؟ وأكثر من هذا في أي مجتمع رأسمالي متقدم أم متخلف أم اشتراكي ؟

في حركة الواقع المادية ، نجد ان تنظيم «المجتمع» بشكل عام يستمر تاريخيا وبانتظام لضمان دوران وتجدد دوران عملية الانتاج ـ وبغض النظر عما اذا كان ذلك يتم لصالح طبقة اجتماعية واحدة أو طبقات أو «كل المجتمع»!! ، فان الذي يضمن هذه الاستمرارية ليس «شيئاً وهمياً» . . فهو تنظيم مستمر للمجتمع . . له مسار محدد وتوجه بعينه ، يعبر عن مصالح ما محددة ، ولا يحدث تبدل في أي من المسار والتوجه ومدلولهما اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا بين يوم وليلة أو حتى عبر فترة طويلة الا ليتوائم ذلك كله مع عملية التطور التاريخي للمجتمع المحلي في ارتباطه بما يدور أيضا بالمجتمعات الأخرى التي يدخل معها في علاقات مباشرة أو غير مباشرة . .

هذا الاستتباب . . وهذه الاستمرارية للتوجه ولمدلولها تعني ان هناك من يرعى سير العملية التاريخية للمجتمع عن قرب ، ويتدخل لاحداث التعديلات والتوكيدات في هذا الجانب أو ذاك من عملية التنظيم والدوران . .

فالدولة ، ان اردنا ان نعبر بشكل مجازي ، يستدل عليها من فعلها، وتفهم وتحدد طبيعتها من مدلول توجهاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . . الى آخره . . .

ويلزمنا ذلك المرور سريعاً على بعض الأفكار والنظريات الأساسية التي تم التعرض لها في المؤتمر بشأن الدولة : تطورها وعلاقتها بالمجتمع المحلي والدولي . .



جان بيير شوفنمون وزير التربية الفرنسي على منصة رئاسة احدى جلسات ندوة الرابطة الدولية للعلوم الانسانية .

يقول الفيو ماستروباولو A. Mastropaolo برغم ان استخدام الدولة في الزمن الحديث ترجع الى ميكافيلي ـ الذي لم يكن بالتأكيد الأول في استخدام المصطلح وانما أكثر تحديدا . . وان تعميم استخدام هذا الاصطلاح يواكب ظهور تنظيمات سياسية جديدة بين القرنين ١٤ و١٦ ، فجاء المصطلح ليعرف بها ويحلل محتواها ، وبرغم هذا يقول: بأنه حتى الآن لم يحدث ان وجد مركب لهذا المصطلح الحديث . بل ويأخذ على البعض استخدام هذا المصطلح بشكل تعميم واعتباره مصطلحا شموليا ، وخاصة ان اللغة تخوننا عند الكلام عن الدولة في حين ان المقصود ان نتكلم عن السياسة . .

ويقول ماستروباولو بأن قراءة متنوعة عن الدولة تتركنا أمام كم هائل من التعريفات بها : فالبعض يرى فيها جوانب «ايجابية» تمثل في دورها في تنميط وانتظام للسلطة ، أو اعتبار الدولة كشكل متعالي على الحياة الاجتماعية . أو تقرأ الكتابات عن الدولة ذات التحليلات أو التفسيرات السلبية حيث ان الدولة في هذه الكتابات ينظر اليها على انها جهاز متطفل أو طفيلي ، كابح للمجتمع ويعقد ، بصورة غير مفيدة ، وظائفه . أو أكثر من هذا باعتبار الدولة كأداة جديدة أكثر نعومة تمارس تسلط الانسان على الانسان . يضاف الى ذلك كل ما يرتبط بالدولة من مظاهر تعقد حصرها ضمن اطار محدد . فالدولة تذكر أو ترتبط بكل مايقال عن : الدولة والمجتمع ، الدولة والسوق ، العام والخاص ، المركزية والمساهمة ، القانون والقوة ، الصالح العام والصالح الخاص . . . الخ . وهي في النهاية أوجه تعقد المسألة ولكنها تبقى ضرورية لفهمها . .

وعن العلاقة بين المجتمع والدولة يذهب المفكر الايطالي الى اعتبار عملية الانفصال أو الانعتاق بين مجال العلاقات السياسية والعلاقات الاقتصادية أو بين الدولة والمجتمع هي التي مثلت لحظة تاريخية ثورية .

ولكن السياسة في رأيه تعرف بانها ارادة مجموعة من الناس تؤكد وتدافع عن ذاتها ووجودها الجماعي وتحقق هذا الهدف عبر علاقات قيادة/طاعة ، أو صداقة/عداوة . . وان من ناحية يعتبر توحيد واحتكار هذه العلاقات علامة على مولد الدولة . .

ومولد الدولة ، في أوروبا ، يرتبط بنمو البورجوازية والسوق الرأسمالي حيث رأس المال هو المحرك السياسي لعملية التحول من الشكل الاجتماعي ـ الاقتصادي السابق على الرأسمالية ليخلق شكلا جديدا بدءا من العصر الحديث ، تصبح فيه العلاقات الاقتصادية ونظام العلاقات الاجتماعية مؤكدة على السوق كمبدأ أساسي للتنظيم الاجتماعي ، يتطلب التعجيل بفصل قانون أو مؤسسي بين المجال الاقتصادي والمجال السياسي . وهذا لا ينفي بقاء روابط وظيفية بين المجالين في الواقع .

ويصبح الأفراد داخل المجتمع مجبرين على ارجاء انفعالاتهم وكبت نزواتهم ، وذلك ضمن العملية الحضارية للمجتمع ، وهذا التنازل من جانب الفرد هو السبيل الذي يضمن له الأمن الجماعي ويقظة من الأخطار التي كانت تهدده بشكل دائم فيما سبق . . ويتأقلم الانسان ، اذاً ، في ظل علاقات اجتماعية يضطر فيها للخضوع الارادي ، وحسبان العواقب ان هو تجاوز العرف الذي ارتضى به الجميع . . .

ويكسب هذا «الكبح الذاتي» الاجتماعي الوجود صفة (مبتذلة) أو عادية . . ويلقي بالأفراد ذاتهم في مركز العلاقات الاجتماعية .

ويعكس هذا التحول نهاية علاقات التبعية المباشرة في قلب المجتمع التقليدي القديم ، ونشأة علاقة جديدة يصبح السيد فيها ليس الأمير مالك الأرض ، ولكن سلطة تصف نفسها «بالسلطة العامة» ، التي تحترم . وتحمي الملكية الخاصة وحرية الاعتقاد .

وتصبح الدولة في نظر الفرد مختلفة ، فبعد ان كانت مطلقة ، تم تحجيمها لتصبح مجرد أداة . . ولكن بالطبع لم يتم تجريدها أو

انحطاطها . . اذ مع تطور المجتمع الرأسمالي ، تأخذ الدولة دورها كما مدير الأعمال الذي يشرف على رشادة دوران المجتمع وانتظام هذا الدوران وتوجهه نحو غاياته المحددة ، في ظل تدرج ذي طبيعة بيروقراطية تتضمن اضفاء الشرعية على السلطة وأخذها صورتها ضمن عملية بزوغ البيروقراطية الحديثة . . وهذه الشرعية تعطي لنفسها صورة العقلنة أو الرشادة ، ليس بادعائها حق اتخاذ القرار . . ولكن فقط بضرورة ان يتم اتخاذ القرار ذو الصفة العامة ، ولصالح المستفيد المباشر منه ، عبر المرور بقنوات الاجراءات الرسمية التي تقضي فيه . . وهذه العملية هي في غايتها النهائية حماية ودفاع عن مصالح المستفيدين من القرار . .

وعكس هذا التحول في العلاقة بين المجتمع والدولة الانفصال الذي أخذ طريقه بين المؤسسات السياسية والمؤسسات الدينية ، وانتهاء خضوع الأولى للثانية . . أي تحول السلطة الحقيقية الى سلطة دنيوية . . وهي سلطة تحمي العلاقة الاجتماعية الجديدة القائمة على التعاقد بعد ان كانت تقوم على التعاون والتعاضد . . وهي دولة «محدودة» بدلاً من «الامبراطورية الشاسعة» السابقة على الدولة .

ويرى بعض المفكرين مثل شميث Schmitt ، ان مفهوم الدولة في أكثر النظريات حداثة هي مفاهيم دينية تم اعطاؤها ملامح دنيوية . ويكفي ان ذكر فكرة «الأمة» التي تعادل أو تعبر عن حاجة انتمائية أو الانتهاء الى ذاتية والى تعاضد اجتماعي ، كان من المفترض ان يتم محوه بالمجتمع الجديد ، الذي ظلت فيه عناصر مقدسة لا شك فيها .

ونظرياً ، يعتبر الفرد في المجتمع ، مواطنا وحيدا ، يعتمد على مواده ، ووسائله الخاصة به التي استطاع تحقيقها عبر جهده الخاص ، وان دور الدولة لا يخرج عن عملية ضمان الظروف الضرورية لادارة (دوران) السوق .

وفي الواقع فان المصالح التي تدخل مع الدولة في علاقة تفاهم أو حوار هي مصالح جماعات وليس مصالح أفراد . . «اذ من غير المنطقي حتى مجرد التفكير في ان كل فرد يمثل كائن تاريخي مكتفي بنفسه» . . أي ان ذلك يعكس في الحقيقة التناقض في قلب النموذج النظري والحقيقة التاريخية .

وتتأثر الدولة بهذه الحقيقة التاريخية ، وتقبل فكرة التعددية مقابل فكرة الفردية . . ولكن التعددية لا تقبلها الدولة في مرحلة أولى بقبول الهياكل السياسية المعبرة عنها دون حدود ، وانما تقبلها على أساس انها تدخل في المفهوم القديم للدولة ، ولكي تقيم نظام توازنات داخلي . . بمعنى انه قبول يقف حائلا امام تغيير النظام السياسي وذلك بالحيلولة دون التنوع الواسع في المصالح التي تقول الدولة بانها تعبر عنه ككل . . .

واذا كانت الدولة المطلقة تعبر عن المصالح العامة . . والحاكم المطلق هو «خادم الدولة الأول» فان الدولة في فترة الليبرالية حتى القرن التاسع عشر تعتبر نفسها ممثلة أو معبرة أيضا عن مصالح عامة وقومية . وكانت تدفع الاحزاب وتعدها فقط معبرة عن مجرد آراء . وانما تقبلها مؤخرا فقط حينما تكتشف ان التغيير والتبديل على مستوى الدولة من مبادىء السوق التنافسي (الى جانب ضعف مفهوم المصلحة العامة الذي حقق التوازن حتى حينذاك) ، وهو أفضل وسيلة أو اقلها ثمنا من أجل الحصول على نفاذ فعال ومقبول للمصالح الخاصة ، عبر التعددية الليبرالية والجماعات المنظمة التي تبدأ بين القرن التاسع عشر والقرن العشرين في الظهور مباشرة على المسرح السياسي . . ولكن المسألة الحيوية هنا تبدو في مشكلة السيادة أو سلطة الدولة . . أي توحيد السلطة واحتكار السياسة . . فالدولة في التعريف القديم حسب شميث هي صاحبة السيادة أو هي «سلطة عليا مستقلة قانونياً ، وغير موجهة» . . فالسيادة اذاً هي في الواقع تعالي الدولة فوق كل مؤسسة أو جماعة تعيش داخل حدودها ، ولا يمكن لهذه المؤسسات أو الجماعات ان يكون لها سيادة ولا تملك أي حق جوهري . . بل ان وجودها تابع ويستمد شرعيته من الدولة . . فالدولة اذاً هي الموحد الذي ينظم الحياة المشتركة على مستوى السياسة وما فوق السياسة وغايتها ان تحقق بنجاح الأمن في الداخل وتبعد عنها العداء كمفهوم حقوقي .

ويعد توزيع الحقوق السياسية ، ليس فقط اجابة شكلية ومؤقتة على طبيعة العلاقات المتناقضة داخل المجتمع ، وانما هو ايضا توزيع يتجاوب مع حاجة أو ضرورة مؤكدة ويتواكب أيضا مع ضرورة تخلي السلطة بشكل تتمكن معه بالتصغير من حجم الخطر الذي يتوالد من العداوة (أو التناحر) . .

واللجوء الى التهديد من أجل تحقيق هذا الهدف يعتبر مستحيلا في الدولة الحديثة التي تلجأ الى العنف السافر ، كحل نهائي . . ولذلك فان هذا التحقق يتم عبر «الوعود» Compromis .

ولأن افتراض توحيد المجتمع وتعميم السلم به ، وتحويله الى نوع مسطح ومتماثل يبدو متعذرا على التطبيق . . ولأن المصالح والصراعات ، حتى ولو تم التوفيق بينها ، تظل موجودة ، فان ما تريد الدولة القيام به هو التخلص والقضاء على المظاهر المأساوية أو الدرامية واللاعقلانية لهذه الصراعات . . اذاً يجب ان تحول هذه الصراعات الى منافسة انتخابية . . والى مناقشات برلمانية ، حيث يتم التخلي عن فكرة التخلص من الخصم ومن ثم اعطائه صبغة شرعية كمفاوض . . وحيث يعم في ظل المجتمع الليبرالي متعدد الأحزاب ما يسمى «بالاستقرار وتقبل الخصم» من أجل الصالح العام . .

تلك هي مسيرة الديمقراطيات الليبرالية وقمة ما وصل اليه تطورها . . ويقول هانس كيلسن «ولأنه لا يوجد انسجام بين المصالح فان هذا الانسجام يجب خلقه عبر الوعود الدائمة والرضى المؤكد . . » بدءا من الاتفاق على «شروط اللعبة» . . أي الاجراءات التي يجب اتباعها لاتخاذ القرارات التي لا هدف نهائي لها الا تأمين كل المواطنين على ما لديهم .

عن أزمة الدولة

يقول هابرماس Habermas : انه من الأكيد ان الحقيقة الدستورية لدولة القانون ، توجد دائما متناقضة مع فكرة الديمقراطية ، التي تعتبر احد الشروط الأساسية لها منذ البدء . . بمعنى آخر ان ما يحدث في الواقع لا يتفق مع النموذج النظري الذي يقدم عن الدولة .

فالتعددية المتضمنة في توحيد السلطة كانت قد اكتسبت شرعيتها من مقولة حماية الفرد المنعزل ، أو الأعضاء الأضعف في المجتمع برغم

عدم رفضها القول بأولوية وأسبقية الدولة .. واليوم هذه التعددية ذاتها اصبحت مشكلة بل وتنقلب ضد الدولة .. وهذا ليس بالأمر الجديد اذ منذ أوائل القرن العشرين والنقد الجذري يقول بان الدولة ماتت ، وانه يجب اعطاء الأولوية للجماعات المصالح وان تكون أجهزة الدولة تابعة لهذه الجماعات .. وفي مقابل ذلك يحاول من يتمسكون بالنظرية والتقليد ايجاد مخرج من الأزمة بايجاد أشكال أكثر مرونة للتعددية .

وتظل المشكلة بين الدولة والمجتمع قائمة برغم هذه الجهود ، اذ من الصعب ايجاد توازنات سياسية ومؤسساتية تحول بين الجماعات والمصالح والانقلاب كقوة لامركزية ضد الدولة .. فالذي يحدث الآن في الواقع يظهر ان الدولة التي تدير الصالح العام ، من الناحية الايديولوجية ، تم في الواقع اقصاؤها واحلال جماعات المصالح الاحتكارية الكبرى المنظمة محلها .. وان هذه الجماعات تدير فيما بينها حوارا وتفاوضات مباشرة خارج الأشكال التمثيلية التقليدية وخارج الوساطات .. وانها أصبحت المحرك الأول للعملية السياسية ، واعطي بالتالي للدولة دور تكميلي فقط ..

يطرح علي كازانسجيل A. Kazancigil تساؤلا عما يدفع المجتمعات غير الأوروبية ، والتي مرت بمراحل تطور مختلفة عنها ، الى الحاجة الى خلق دولة حديثة على النمط الغربي وليس البحث عن أشكال أخرى من الدول . ولماذا لم تتجاوز المجتمعات التي تهيمن فيها ايديولوجية مختلفة جذريا عن النمط القومي الغربي (مثل الاسلام على سبيل المثال)، لم تتجاوز مرحلة الرفض لهذا النمط ولم تستطع خلق نماذج سياسية بديلة ؟ .

يقول بان ذلك يعود جزئيا ، وان كان غير مؤسس تماما ، الى الميراث الاستعماري الذي ظل في هذه المجتمعات كمظاهر أساسية في مراحل تحول العالم الثالث .. وكذلك الى انتقال السلطة فيما بعد مرحلة التحرر الى أيدي الصفوة المحلية المتغربة .. وتقدم الأسباب من أجل نقل شكل الدولة الحديثة من الغرب الى البلاد المتخلفة تحت دعوى حاجة هذه البلاد الملحة الى هذه الدولة لكي يتم تحديثها وتطويرها ولتصبح ديمقراطية .

ودراسة الدولة، أصلها وتطورها، يختلف طبقا للمنطلق الايديولوجي أو المتعلق بفلسفة التاريخ ومدارسها المختلفة فنجد ان هذه الدراسة ذات تنوع حسبما يأخذ المفكر في الاعتبار عوامل دون أخرى .

فعند فاليرشتين I. Wallerstein في اطار نظريته عن الرأسمالية كنظام عالمي يدرس العوامل الخارجية/الجدلية/ الاقتصادية . وينتمي الى المدرسة الماركسية الجديدة .

وعند مودلسكي Modelski ونظريته عن القيادة الدولية ذات الدولة الطويلة فانه يركز على بحث العوامل الخارجية/ الجدلية/ السياسية ـ الاستراتيجية .

واندرسون Anderson ذو الاتجاه الماركسي الجديد يدرس العوامل الداخلية / الجدلية/ السياسية ـ الاقتصادية .

وكل من بادي Badie وبيرنباوم Birnbaum أصحاب الاتجاهات الانتشارية يدرسان العوامل الداخلية/ الجدلية/ الثقافية ـ السياسية وكل من الموند Almond وبويل Powell يدرسان العوامل الداخلية/ الامبيرقية/ الثقافية ـ السياسية .. وهما من أتباع الاتجاه التطوري ..

وان كانت دراسة العملية الشمولية لتحليل الدولة الحديثة تختلف منطلقاتها؛ فانه يبدو لدى البعض الآخر ضرورة اقامة علاقة تلاقي وتفاعل بين كل هذه المدارس لاثراء التحليل .

من جهتها ترى المدرسة السلوكية والامبيرقية (والتس Waltz) ان نظريات مثل المراكز والأطراف ، أو الرأسمالية كنظام عالمي ، ليست نظريات علمية بل دينية (ثيولوجية) وذلك لأن نتائجها لا تخضع للقياس الامبريقي والمنهج الكمي .

وان نظريات التحليل الكمي امكنها قياس نظريات التبعية وكشفت عن بعض مظاهر العلاقات بين البلاد الصناعية والنامية والآثار السلبية الناجمة عن وضع تبعية بلاد الأطراف انطلاقاً من مؤشرات مثل النمو الاقتصادي (في دراسات كل من بورنشيير Bornschier وجاكسون Jackson) أو اثر تلك العلاقة بين الأطراف والمركز في عملية الديمقراطية (كما في دراسات بولن Bollen) أو في السياسة الخارجية (كما في دراسات مون Moon) .

واذا تناولنا الاتجاهات التطورية والانتشارية لنرى ما تقوله عن تكوين الدولة الحديثة في البلدان المتخلفة أو الأطراف ، فاننا نجد ان أحد النماذج الأساسية في التغير الاجتماعي وتكون أو تشكل الدولة يكمن في العلاقة بين العوامل الداخلية /الأمبريقية/ الثقافية السياسية بالنسبة للاتجاهات التطورية .. فوحدة التحليل هي المجتمع القومي ومكانة العوامل الثقافية والقيم والعرف في الفعل الاجتماعي .. وهذه النظرية تغطي بمصطلحاتها نظريات التحديث الوظيفية والتطورية .. وتستخدم في التحليل الفئوي نموذج المتغيرات الذي يقول به كل من بارسونز Parsons وشيلز Shils والاعتناق empathy عند ليرنر Lerner (في نظريات علم النفس) ، أو التوجه المنجز عند ماكيليلاند McClelland .

وتقوم فكرة الثقافة السياسية على الرشادة والتباين ، والدنيوية . وطبقا لهذه النظرية هناك مواجهة بين الحداثة الشمولية والقيم التقليدية المحلية التي تقف عقبة أمام التحديث .. ويعتبر عامل الثقافة السياسية متغير أساسي تخضع له العوامل الأخرى .. ويستبعد من النظرية العمليات الاقتصادية الداخلية والخارجية وتعالج بها التغيرات الاجتماعية والسياسية بصورة منفصلة .

وهذه النظرية يقوم أساس تحليلها على فكر ماكس فيبر Weber عن التغير الاجتماعي كنتيجة للعوامل الثقافية والايديولوجية ، خاصة الدين . وان كان الذين لجأوا لاستمداد نظريتهم من أفكار فيبر قد قلصوا وجهة نظره ، واصبحت نظريتهم قاصرة عن تقديم فهم دقيق لتشكل الدولة خاصة نتيجة لاقصائهم للعوامل الخارجية وتأثيرها ..

أما أتباع الاتجاه الانتشاري المتأثر بالدراسات الانثروبولوجية لانتقال الثقافة من المراكز الى الأطراف ، أو «من المجتمعات الناقلة الى المجتمعات المتلقية» ، فهم يقولون بتأثير العوامل السياسية والثقافية ـ التي يعد كل منها متغير مستقل عن الآخر ـ على طبيعة الدولة .

والدولة ، من وجهة نظرهم ، بناء سياسي ـ ثقافي ، انتقل من

المركز نحو الأطراف سواء بشكل ارادي (المحاكاة) أو باستخدام وسائل العنف (عن طريق الاستعمار أو استخدام القوة بشكل عام) .

ومشكلة هذا الاتجاه في دراسة الدولة في البلاد المتخلفة انه لا يركز على صعوبات هذا الانتقال الثقافي ، والأهم انه لا يعطي للعوامل الاقتصادية الا أهمية ثانوية ، بل ولا يقوم باقامة التفاعل والترابط بين المتغيرات الثقافية والسياسية والاقتصادية التي تعد ضرورية لتحليل عملية تشكل الدولة . .

فالمدرسة الانتشارية ترى ان الدولة في الغرب لم تشكل كنتاج لظهور الرأسمالية ، ولطرق التجارة التي ساعدت على النمو الصناعي في أوروبا ، بل يعود تشكلها لعوامل دينية وثقافية تخص الغرب .

الاتجاهات البنائية وتشكل الدولة في الأطراف

تطورت الاتجاهات البنائية داخل اتباع المدرسة الفيبرية والمدرسة الماركسية . . ولكن ما يميز فيبر عند أتباع هذه المدرسة انه لم تقلص أفكاره كما حدث لها على يد أتباع المدرسة الوظيفية ، وكذلك تحررت أفكار ماركس من النظرية الضيقة لاتباع المدرسة التطورية التي حولت الماركسية الى «نظرة واحدية للتاريخ» . .

واذا كانت النظرية المثلى لدراسة الدولة ـ كما يقول كازانسجيل ـ هو ان يحدث تكامل بين العوامل الخارجية والداخلية مع كل من العوامل الاقتصادية ـ السياسية ـ الثقافية ـ الاستراتيجية . بالاضافة الى استخدام التحليل الجدلي والامبيرقي معا . . فان هذه النظرية المثلى لم توجد بعد ، لأسباب ومشاكل معرفية ومنهجية . .

تظل اذاً النظرة الجدلية أقرب الى الصدق في دراستها لعمليةتشكل الدولة حيث تعطي أحياناً للعوامل الاقتصادية أولوية ، وأحياناً أخرى تعطي هذه الأولوية للعوامل السياسية ، ولكن في أي الحالتين فهي تكامل هذه العوامل معا . . الى جانب اقامتها للربط بين الديناميكات الداخلية والخارجية .

وتعطي النظرية البنائية أهمية لعامل الزمن في تحليلها . . ويسمي ايبرهارد Eberhard ذلك «زمن العالم» . ويعني به حسبما يقول جيدنز Giddens ان هناك عمليات اجتماعية قد تتماثل من حيث مظهرها أو شكلها وتعكس حقائق أو يكون لها نتائج مختلفة تماما ، ويعود ذلك الى مراحل التطور العالمي الذي حدثت فيه . . وحسبما يقول بروديل Braudel يتفق ذلك مع الوقت المعاش في أبعاد العالم ، أو كما يقول فاليرشتين مع «السياق أو المحيط العالمي في أي مكان معطى» .

ويعني هذا المصطلح الذي يحتل مكان المركز في شرح الديناميات الاجتماعية الداخلية المترابطة مع شمولية الدولة الحديثة . . يعني وجود نظام عالمي يمارس تأثيرا كبيرا على عمليات الدولة في ارتباطها بالسوق والطبقات الاجتماعية والايديولوجية وكذلك التفاعل المتبادل بين ديناميات التغير الاجتماعي الداخلي والخارجي .

ويركز فاليرشتين ـ في نظريته عن الرأسمالية كنظام عالمي ـ على أهمية العوامل الخارجية فيعطي لها الأولوية في التحليل كمتغيرات ذات وزن خاص، وكذلك يولي نفس الأهمية لعمليات الانتاج والتبادل والتي تتضمن في التحليل دراسة المتغيرات السياسية الداخلية والخارجية . .

فهذه النظرية تعالج مسألة امتداد الدولة الحديثة الى الأطراف بدءا من الفكرة الرئيسية بها القائلة بأن الرأسمالية لأول مرة في تاريخ الانسانية ، قامت بخلق نظام تفاعل اجتماعي شمولي . . وان الدولة في حد ذاتها ليست الكينونة الأصلية وانما النظام العالمي ، الذي في اطاره حدثت تحولات تدريجية لكيانات سياسية غير متبلورة نسبيا ، لتصبح متماسكة أي لتصبح دولة حديثة .

وان مايميز هذه المرحلة الراهنة من تطور النظام الرأسمالي الدولي هو وجود الدولة الحديثة فقط في البلدان الصناعية الرأسمالية ، وفي البلدان الصناعية الاشتراكية وفي البلاد النامية . . في الماضي تعايشت معاً أشكال شديدة التباين من اشكال السيطرة السياسية مثل الدولة العشائرية ، والدول المطلقة والامبراطوريات . . بينما في الوقت الراهن ــ كما يقول جيدنز ــ فرضت الدولة ـ القومية نفسها كتنظيم سياسي وعسكري على رقعة معينة من الأرض ، وذلك كتنظيم وحيد ممكن . .

وظهر واكتمل تشكيل الدولة الحديثة في البلاد المتخلفة (أو الأطراف) في فترة التوسع الاستعماري وهيمنة الدول الميتروبولتانية . . وكان هذا التحول متوافقاً مع منطق النظام العالمي الجديد الذي اقتضى به نقل الفائض الاقتصادي من الأطراف الى المركز من خلال آليات التقسيم الدولي للعمل . يضاف الى ذلك بالطبع العنف والحروب والفتوحات التي لعبت ايضا دوراً في عملية التراكم الرأسمالي وتدرج مكانة الدول كل واحدة بالنسبة الى الأخرى . . وعلى هذا النحو فتطور كل دولة والأدوار التي تلعبها يتوقف عند الظروف الخاصة بارتباطها مع النظام الرأسمالي الدولي ومع النظام الذي يربط الدول فيما بينها . . وهذه الظروف يشكلها بشكل أساسي العوامل الداخلية التاريخية والسياسية والثقافية والاقتصادية لكل دولة .

وبينما تم تكوين الدولة في الغرب من خلال تشكيلات اجتماعية مستقلة تحتل مركز نظام اقتصادي توسعي ، فان مظهرا جوهريا يربط بين دول الأطراف ويعتبر سمة أساسية لها جميعاً وهو كونها دولا ظهرت من خلال تشكيلات اجتماعية اقحمت سلفا عليها وجعلتهاتابعة .

وداخل هذه العملية لا بد من وضع بعض التنوعات التي لها أهمية في طبيعة الدولة التي تم تشكيلها في الأطراف . . فظروف تكون بعض دول الأطراف تم في تشكيلة اجتماعية تابعة وليست مستعمرة . . مثل الدولة الحديثة في تركيا ، على سبيل المثال التي ظهرت من قلب الامبراطورية العثمانية في عشرينات القرن العشرين . . ولكن معظم حالات تكون الدول الحديثة في الأطراف ، حدث في فترة ما بعد الاستعمار ، أي بعد الحصول على التحرر . وهناك دول استطاعت تحرير نفسها من امبراطوريات سابقة على الرأسمالية مثل : دول أمريكا اللاتينية ، التي خرجت دولها من رحم الامبراطوريتين الاسبانية والبرتغالية في القرن التاسع عشر ودول البلقان والدول العربية ـ في المشرق ـ التي تشكلت ـ داخل

الامبراطورية العثمانية ، الأولى في القرن التاسع عشر ، والثانية في القرن العشرين .

يضاف الى تلك الدول ، أو بدقة معظم الدول في العالم الثالث ، في افريقيا ، وآسيا والكراييبي ومنطقة المحيط الهادىء ، قد نالت استقلالها بانتزاع نفسها من الامبراطوريات التي تتبع للدول الاستعمارية الصناعية الرأسمالية .

ويقول أودونل O'Donnel ، ان هذه الاختلافات ، التي ميزت تكون الدول الحديثة في البلاد المتخلفة ، كان لها نتائج أو عواقب سياسية وثقافية هامة تجلت في الطرق التي اتبعتها هذه الدول في تكوين مؤسساتها التشريعية والمؤسسية وأجهزتها البيروقراطية .

وهناك عامل آخر له أهمية خاصة في التفاوت بين الدول الحديثة في البلاد المتخلفة وعملية تشكلها .. وهو هل نالت البلد استقلالها قبل أو بعد تقوية وتوطيد النظام الرأسمالي الدولي وشمولية تقسيم العمل ، وتجاوز عمليات الانتاج والتبادل وتراكم رأس المال للحدود القومية ؟؟

فالدول الحديثة التي تشكلت في الأطراف بين منتصف القرن التاسع عشر والحرب العالمية الثانية تعتبر أكثر قدرة على الحصول على استقلال ذاتي نسبي ، وكذلك انجاز تراكم رأسمالي قومي بها ، وان يتكون بها بورجوازيات محلية واستطاعت ان يكون بها دولة قومية قوية .. ونجد أمثال هذه الدول في بلاد أمريكا اللاتينية (مثل الأرجنتين والبرازيل ، وشيلي وأورجواي والمكسيك) ، وفي بلاد البلقان (مثل اليونان وبلغاريا ورومانيا ويوغسلافيا وتركيا) .. أما البلدان التي تشكلت بها دول قومية حديثة ، بعد الحرب العالمية الثانية ، فان توحيد وتقوية النظام الرأسمالي الدولي وضع أمام تطورها مشكلات وعقبات كثيرة ، تشهدها معظم دول افريقيا وآسيا مع استثناءات قليلة ..

وعن الدول الاشتراكية يقول كل من فاليرشتين وتشيز - دن Chase-Dunn، ان الدول الصناعية الاشتراكية في أوروبا الشرقية هدف الى عزلها من النظام الرأسمالي الدولي ، تنظيمها الكلي ، فانها بالرغم من ذلك أحيطت به وأثر فيها .. وفيما يتعلق بالدول الاشتراكية التي تنتمي الى العالم الثالث ، فان احساسها بقيود هذا النظام أكثر قوة .

الدولة الحديثة في الأطراف وعلاقتها بالمجتمع ودورها الاقتصادي

في المركز من النظام الدولي الحديث ، تطور كل من الدولة ، والرأسمالية والأمة في وقت واحد ، وبشكل مستقل وتفاعل فيما بينهم . وكان للدولة دور حيوي في تطور الرأسمالية .. وتطور في المركز داخل هذه العملية تقسيم العمل بين كل من المجالين العام والخاص .

وبينما نجد ان الجماعات التي تسيطر على عملية الانتاج في التشكيلات السابقة على الرأسمالية تدعي لنفسها حق استخدام العنف ، ففي النظام الرأسمالي يعتبر العنف احتكارا تمارسه الدولة في المجال العام؛ بينما يترك للطبقة الرأسمالية ادارة الاقتصاد وتراكم رأس المال في المجال الخاص الذي يتكون من العلاقة بين رأس المال/ والأجور والرواتب ، والذي يتم فيه الاستيلاء على فائض القيمة ، من قبل رأس المال ، بوسائل اقتصادية . أي ان استخدام العنف للاستيلاء على فائض القيمة ، لا وجود له داخل النظام الرأسمالي ويختلف عن الاستيلاء عليه ابان فترة الامبراطوريات - الدولية التي كان يسود بها الأساليب السياسية - الادارية .

وداخل الاقتصاد الرأسمالي يقال بان العامل «حر» في علاقته مع صاحب العمل .. أي ان العلاقة بينهما قائمة على التعاقد .. وان كان



جانب من حضور الندوة يستمعون لمداخلة حول موضوع الدولة في الفكر السياسي العالمي .

ذلك يعني ان تخلي صاحب العمل عن العامل يعني حرمان العامل من وسائل معيشته . . . وفي هذا النظام لا يتمتع العامل بالمشاركة في اتخاذ قرارات ادارة المشروع الاقتصادي . . فان عليه فقط بيع قوة عمله لصاحب العمل . .

وفي المجال العام ، فالدولة سمحت بتنظيم العمال لحقوقهم السياسية ، كجزء من مواطنيتهم ، التي تتضمن حقهم في الاضراب عن العمل والتي ناضلوا من اجلها طويلا . . ولأن الدولة تحتاج وتتبع للمجال الخاص ، فانها تذلل له وسائل تراكم رأس المال .

فهناك على نحو ما ، نوع من التوازنات بين رأس المال والعمل ، بين ما هو سياسي وما هو اقتصادي ، وبين العام والخاص . وهي توازنات استغرق استكمالها قروناً طويلة في التشكيلات الاجتماعية الرأسمالية الصناعية ، عبر الثورات البورجوازية وصراعات العمال وهو ما تم بشكل غير كامل أو لم يحدث اطلاقا في أغلب البلدان المنتمية الى الاطراف .

وتؤدي علاقة التعاضد بين الرأسماليين التي يمارسون بها ، ومن خلال موقفهم المتفاهم ، الادارة والسيطرة والهيمنة ، الى عدم اللجوء الى وسائل العنف لتحقيق أهدافهم . وتدور سياسة الدولة في توافق مع مصالح رأس المال الذي يتبع لها متخذو القرار بالدولة ، ولكنهم أيضا يتبعون استراتيجية تدعم سلطتهم . .

بمعنى آخر فان استراتيجية الذين يديرون شؤون الدولة تتضمن الدفاع عن مصالح الطبقات المرؤوسة (من عمال وفلاحين) وكذلك ضمان الاستقرار للنظام السياسي . غير انهم لا يقدرون على تجاوز حدود معينة دون أن يعرضهم ذلك الى فقد الثقة الضرورية لهم من اولئك الذين يسيطرون على رأس المال .

فكما يقول بلوك Block تقوم رشادة الدولة الرأسمالية على علاقة ثلاثية بين مديري الدولة وطبقة الرأسمالية والطبقات المرؤوسة .

وبعد هذا العرض المختصر عن علاقة الدولة في مركز النظام الدولي الحديث بالمجتمع والدور الاقتصادي الذي تلعبه . . نتعرض لنفس الوظائف التي تقوم به دولة الأطراف في هذا النظام الدولي ، لكي يتبين لنا الفارق في طبيعة كل منها حسبما تقول به تلك المدرسة الفكرية .

داخل المجتمعات التي تنتمي الى أطراف النظام الدولي يوجد من ناحية البلدان التي لم يكن لها مركز سياسي مستقل لمدة طويلة أي بلاد قام الاستعمار بتحطيم هذا المركز بها ومن ناحية أخرى بلاد ظلت خارج العملية التي أدت الى تطور كل من الدولة والأمة وتراكم رأس المال .

وبشكل عام تم تشكل الدولة الحديثة في بلاد الأطراف في ظروف تبعية ، وفي غياب طبقة بورجوازية محلية وتراكم رأسمال مستقل . . ذلك لأن وضع التشكلات الاجتماعية التابع داخل البلاد الواقعة في أطراف النظام الاقتصادي الرأسمالي أدى الى تحولها من نظام المكانة الاجتماعية الى مجتمعات طبقية ، ولكن الطبقة البورجوازية ظلت طبقة جنينية وغير قوية بما فيه الكفاية لتكون دولة .

ومن جراء تأثير النظام الرأسمالي الدولي تصبح عملية تراكم رأس المال المستقل صعبة ، ولا تقدر الطبقة الرأسمالية في الأطراف تقوية وضعها ، وطالما انها لم تتمكن من احتلال موقع الأرجحية داخل الدولة البيروقراطية وتمارس سيطرتها من خلال هيمنتها الاقتصادية والايديولوجية ؛ فهذه الطبقة مضطرة الى الاعتماد أو الاتكال على الدولة ومن يديرها من أجل ضمان تركيمهم لرأس المال . فالطبقة الرأسمالية في الأطراف ، مضطرة اذاً الى اللجوء لجماعات الوسطاء التي تستمد منها قوتها وتدين لها بموقعها في أجهزة الدولة .

هذا الوضع مضاد تماما لما هو موجود بالدول في مركز النظام الدولي ، حيث ان الدولة في تجمعات الأطراف ، تلعب دورا حيويا في عملية الانتاج ، وعلاوة على ذلك فهي تعني بالسيطرة على الطبقة العاملة بالوسائل السياسية وغالبا عن طريق العنف وتخفيض قيمة قوة العمل . . وان كان ذلك يوجد ايضا في دول المركز من أجل تقديم شروط أفضل للسوق على حساب المنتجين ، ولكن يعتبر طابعا له نوعيته وتميزه في بلاد الأطراف ، ويعكس عدم قدرة القطاع الخاص على الاستئثار بفائض القيمة بالوسائل الاقتصادية . . من هنا يعكس ضعف هيمنة الطبقة الرأسمالية في الأطراف ، تدخل الدولة في عمليات الانتاج بوسائل العنف التي تحتكر استخدامها .

وفي هذه الظروف يتميز وضع الطبقات المنتجة بالمعاناة . . فهي لا تملك حق المشاركة في اتخاذ قرار الادارة في القطاع الخاص . . وفي القطاع العام تعاني من ضعف مؤسساتها المطالبة بحقوقها السياسية ومن عدم وحدتها .

كل ذلك يعكس ، عند أصحاب هذه النظرية ، عدم توفر السمات البنائية الأساسية للدولة القومية الرأسمالية في بلاد الأطراف الا بصورة شديدة التباين . . وبالتالي يعطي توضيحاً عن عنف دولة الأطراف ، وعن انتشار الانقلابات العسكرية في معظم بلاد العالم الثالث والتي بلغت ١٠٨ انقلابات بين ١٩٦٠ و١٩٨٢ .

دراسة مسألة الدولة تقتضي وعياً راقياً بطبيعة وخصوصية مسيرة المجتمعات عبر عملية التشكل الاجتماعي والاقتصادي لها ، وكذلك بنوع العلاقات الاجتماعية المماثلة في المجتمع وتطورها عبر الزمن لتتوافق مع الفترات المختلفة من عملية التطور في ارتباطها بالنظام الرأسمالي الدولي وبالنظم الأخرى الاشتراكية ونظم الجزء المتخلف من النظام الرأسمالي ؛ وبالتالي فان دور الدولة ليس دورا بعيدا عما يحدث داخل المجتمعات من تطورات مادية اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وغير ذلك . . فدور الدولة مرتبط بكل ذلك ويعبر عنه من خلال التشريعات والقوانين والاجراءات العملية الموجهة لصالح المنتجين المباشرين أو ضدهم . . وهو بالتالي يعبر بالضرورة عن مصالح طبقة اجتماعية ما أو طبقات متحالفة فيما بينها . . وغالبا ما يكون ذلك التعبير ملتصقا ومتلاحما مع الطبقات التي تسيطر وتهيمن على وسائل الانتاج ، وهي وان كانت طبقات تختلف طبيعتها وتركيبها عن طبقات المجتمعات الرأسمالية المتطورة ـ ان لزمت المقارنة ـ فانها طبقات رأسمالية في كل الأحوال وان كان يحلو لبعض الدراسات ان تصفها بأنها طبقات وسطى . .

على كل حال فان تدخل الدولة في البلاد المتخلفة له أسبابه التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي رأيناها في الأفكار التي قدمتها المدارس الفكرية المختلفة . .

وحتى عندما يصبح تدخل الدولة ضرورة لضمان دوران عملية

الانتاج في البلدان الاشتراكية أو الرأسمالية المتقدمة أو المتخلفة ، فان ذلك يقتضي ان يكشف عن المحتوى العيني لسياستها وعن من تعبر .

فتدخل الدولة في البلاد الافريقية ـ على سبيل المثال ، كما يقول جويكا هادزي فازيلفا J.H. Vasileva ، فرضته الظروف النوعية والموضوعية من أجل تطورها . . فالدولة ، في نظره ، ضرورية كجهاز ووسيلة لتحويلات العلاقات الاجتماعية القديمة بالمجتمع ، وكضامن لتحقيق «تقدم اقتصادي سريع» ، وكمنظمة ومعبئة للجماهير . . وذلك نظراً لغياب الطبقة القادرة على القيام بهذا الدور من أجل ادارة اقتصاد المجتمع وتطويره . . فالدولة اذاً هي التي تتدخل لتلعب هذا الدور الحيوي . .

وبرغم ان ذلك لا ينفي وجود دور القطاع الخاص وأحياناً مشاركته في ادارة المشروعات ذاتها مع الدولة فان هناك قطاعات بعينها تستأثر الدولة بالاشراف عليها . . ففي الجزائر ، مثلا ، ٨٥٪ من الانتاج الصناعي نتيجة مصانع الدولة ، ٨٠٪ من الصادرات تقوم به الدولة الجزائرية ، بل ٩٠٪ من تحويل البترول تقوم به شركات البترول التابعة للدولة . . وكل الانتاج الكهربائي والغاز تحتكره الدولة . وبالمثل في تنزانيا تمتلك الدولة البنوك وشركات الادخار ، وتمتلك ٧٠٪ من الصناعات الاستخراجية ، و٥٠٪ من الصناعات التحويلية ، و٥٥٪ من قطاع النقل . . وتسيطر على مجال الطاقة والواردات والصادرات ، بل وجزء كبير من تجارة القطاعي . . وفي اثيوبيا تشرف أجهزة الدولة على ٦٥٪ من الصادرات و٧٧٪ من الواردات ، و٨٠٪ من المصانع والأراضي بيد الدولة . . ومدغشقر ٧٠٪ من الاقتصاد القومي بيد الدولة . . . الى آخره . .

وبرغم ان دور الدولة يبرر أو تبرره ظروف تاريخية واقتصادية . . الى آخره . . . فان توسع دورها في البلاد المتخلفة لم يصحبه لا تقدم ولا تطوير للاقتصاديات القومية والا انتفاء للفقر والموت جوعاً ، ولا ارتفاع مستوى التعليم والصحة ولا الصراعات الداخلية والانقلابات والانقلابات المضادة . . ولا الفساد . .

وهذا ما يؤكد على أهمية ان يرتبط تحليل دور الدولة بمجمل الظروف والعلاقات الاجتماعية داخل المجتمع وارتباط هذه العلاقات بالخارج أيضاً . . حيث ان علاقات التبعية للنظام الرأسمالي الدولي ، وتفاقم هذه التبعية سنة بعد أخرى ، من جراء اختلال الاقتصاديات المختلفة وارتفاع مديونيتهاوارتباطها بتحالفات عسكرية وصراعات محلية لا تعنيها ، قد سبب ليس فقط عجز تلك الاقتصاديات عن اداء وظائفها ، بل أيضاً ظهور عديد من الظواهر الاجتماعية والاقتصادية التي أحدثت تغيرات شديدة الضرر لها ، وعقدت من امكانيات خروجها من التبعية والتخلف وكرست عديد من الدراسات موضوعها لبحث الظواهر التي صاحبت تزايد تبعية وادماج العديد من بلاد آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية في السوق الرأسمالي الدولي . . فكشفت دراسات عن نمو النظم الدكتاتورية . . أو التزاوج بين المدنيين والعسكريين في السلطة . . وانعدام الديمقراطية في معظم البلدان المتخلفة . . وركزت دراسات أخرى على النمو السرطاني للأجهزة البيروقراطية داخل الهيكل الاقتصادي المختل والذي ينمو به قطاع الخدمات والأنشطة غير الانتاجية على حساب القطاعات الانتاجية . . وما صاحب هذا النمو من ارتباط بقطاعات معينة خاصة التصدير والاستيراد ، وارتباط بالسوق الرأسمالي الدولي ، من ظهور فئات وتطور دور طبقات اجتماعية معينة تتغذى على الفرص المتاحة لها أمام ضعف الدولة لتكوين ثروات ضخمة عبر عمليات «اقتصادية» وفساد . . .

وأعطى عديد من الباحثين نماذج من تلك البلاد . . فتكلم د . بهجت قورني عن مصر وعن الثروات الهائلة التي كونتها عائلات السادات وسيد مرعي وعثمان أحمد عثمان . . وركز فرنك تاشو Tachau على نمو البيروقراطية في بلاد الشرق الأوسط . . ودراسات أخرى خصصت لدراسة الفساد في الفليبين مثل دراسة بأورورا كاربونيل ـ كاستيلو A. Carbonell-Castilo والدراسة التطبيقية عن جماعات المصالح في العالم الثالث وارتباطها بالدولة مع التركيز على حالة مصر في عهد السادات ، وايران في عهد الشاه ، وكوريا الجنوبية والهند . . ويقول كاتب تلك الدراسة روبرت بيانشي R. Bianchi ان العواقب التي تنتج داخل المجتمعات التي تتزايد فيها أدوار جماعات المصالح وتختلط فيها المصالح الخاصة الرامية الى تكوين ثروات ، مع الأهداف القومية التي تعلنها الدولة عن تنمية وتطور في الوقت الذي يتهم بالفساد فيه قمم تلك الدول . . . ان العواقب هي ازدياد حدة التوتر الداخلي بالمجتمع وارتفاع صوت المعارضة السياسية وتغلغلها داخل الشرائح والطبقات الاجتماعية التي تتضرر من هذا النمو الفاسد . .

وتطرح مشكلة العلاقة بين الدولة والمجتمع في هذا الاطار الذي تغيب فيه الديمقراطية وتتزايد فيه الفجوة الاجتماعية بين الطبقات من خلال الاستغلال والفساد . . تطرح في المؤتمر مشكلة حقوق الانسان . . حيث تتجاوز حقوق الانسان ، الحقوق السياسية لتشمل الحقوق الاجتماعية والاقتصادية أيضاً . .

وهذه الحقوق لا يتم هدرها على المستوى المحلي فقط ، وانما أيضاً في اطار المجتمع الدولي أو النظام الدولي ايضا حيث تتشابك المصالح ويتزايد التفاعل بين تلك المجتمعات المتخلفة والتابعة والنظام الرأسمالي الدولي ، وتصبح المسؤولية ، مسؤولية النظام الدولي الراهن ككل .

وهنا يطرح السؤال عن طبيعة تلك العلاقة المعقدة بين الدول القومية والنظام الدولي وهل بالفعل ما زالت الدولة القومية متمتعة بسيادتها القديمة أم ان المعايير اختلفت ، وأصبحت تلك السيادة مجرد كلمة تنتفي أمام العلاقات الدولية الفعلية التي تؤثر في بعضها البعض بحيث أصبح النجاة منها يعني ضرورة خلق نظام عالمي جديد يعيد للدولة القومية سيادتها واحترامها واستقلاليتها . . ولكن أي دولة ؟ دولة من ؟

هل كما يقول ماستروباولو «أصبح من الصعب اليوم الكلام عن الدولة . . بل من المحتمل ان ذلك لا ضرورة له . . لأن الدولة ليست الا أحد الأشكال الممكنة للتنظيم السياسي . . وانه ليس هناك ما يمنع ابتداع أشكال أفضل منها . . غير ان المشكلة الأكثر صعوبة هي في أي اتجاه ينبغي البحث عن بديل ؟» .

مشاركة منتدى

1. حول الدولة ونظرياتها, 8 كانون الثاني (يناير) 2012, 09:39

مقال مفيد جدا و ثري و في انتظار باقي المقالات حسن خليل

أي رسالة أو تعليق؟